

Distr.: General
11 May 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

آفاق جديدة بشأن السياسات الصناعية لبلدان الجنوب

حدث خاص للأونكتاد الثالث عشر

نُظِم في مركز قطر الوطني للمؤتمرات بالدوحة، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- كان هذا الحدث حلقة نقاش لبحث العمل المشترك بين الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية بشأن سياسات العمالة والسياسات الصناعية. وشارك في فريق النقاش السيد/خوسيه مانويل سالازار، المدير التنفيذي لمنظمة العمل الدولية؛ والسيد/ريتشارد كوزول - رايت، مدير وحدة الأونكتاد للتعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية؛ وسعادة السيد/ديليب باروا، وزير الصناعات في بنغلاديش؛ والسيد/جواو كارلوس فرّاز، نائب رئيس مصرف التنمية البرازيلي؛ والسيد/روبرت ويد، أستاذ بكلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية؛ والسيد/مانويل مونتيس، مستشار أقدم في الشؤون المالية والتنمية بمركز الجنوب؛ والسيدة/جاياتي غوش، أستاذة بجامعة جواهر لال نهرو بالهند.

٢- ويركز جدول أعمال منظمة العمل الدولية على النهوض بالعمل اللائق، الأمر الذي يرتبط ارتباطاً جوهرياً بالنهوض بالسياسات القطاعية، وتحسين أوضاع العمل، والاستيعاب الداخلي لسلاسل الإمداد، ولا سيما النمو الشامل للجميع والعنصر المتعلق بالعمالة في النمو. ويتسق ذلك اتساقاً كبيراً جداً مع جدول أعمال الأونكتاد. وقد ظل الأونكتاد ملتزماً بتصنيع البلدان النامية منذ إنشائه في عام ١٩٦٤. واستمر الحفاظ على هذه الولاية رغم أن الحكمة التقليدية تعارض الدور المحوري للتنمية الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية وترفضه، مفضلة

بالأحرى النظر إلى التجارة نظرة تقليدية قائمة على مزايا نسبية معينة تدفع عجلة التنمية. وفي المقابل، يقر النهج المتبع في الأونكتاد بأن السياسات الصناعية يمكن أن تحقق مزايا نسبية.

٣- واتفق معظم المناقشين على أن أصولية السوق لا تنفع وأنها تشكل خطراً على البلدان النامية. فهي، على سبيل المثال، أحد أسباب استمرار الأزمة المالية العالمية؛ ومن الأمثلة الأخرى على ذلك العقبات التي يضعها البنك الدولي في طريق السياسة الصناعية في أفريقيا. وتترتب على أوجه قصور الأصولية الحاجة إلى تنظيم السوق. وتستخدم عدة بلدان حالياً، بما فيها بعض أكثر البلدان نجاحاً، أدوات تخطيط التنمية لدعم استراتيجياتها الرامية إلى اللحاق بالركب. ومع ذلك، فقد ظلت السياسة الصناعية مستبعدة من عملية رسم السياسات لفترة تتراوح بين ٢٠ عاماً و ٣٠ عاماً لأن إدراجها يعني أن الحكومة تتدخل في آلية تحديد الأسعار وفي قرارات تنظيم المشاريع بشأن مدى ربحية القطاعات البديلة، وهو أمر يعتبر سلبياً.

٤- ومع ذلك، شهدت الآونة الأخيرة تجدد الاهتمام بالسياسة الصناعية، وأعيد إدراجها في برامج السياسة الإنمائية. وتشير السياسة الصناعية إلى الدعم الحكومي الانتقائي لقطاعات أو منتجات معينة دون سواها، والذي يقدم بواسطة الحوافز الضريبية، والائتمان المدعوم، وغير ذلك. وأتفق على أن السياسة الصناعية تتعلق أساساً ببناء القدرات المحلية لتلبية الاحتياجات المحلية، والارتقاء بالإنتاجية، وزيادة الدخل المحلي. وتنطوي هذه السياسة دائماً على تعمّد الخطأ في الأسعار المتداولة وربط السياسات المتصلة بقطاعات محددة بالأهداف العامة. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، ناقش المشاركون في النقاش السياسة الصناعية لبنغلاديش.

٥- واتفق المشاركون على أن نطاق السياسة الصناعية أوسع من نطاق قطاع الصناعة التحويلية، لأنه يمكن أن يشمل الخدمات والزراعة. وتتضمن أهدافه التنوع الاقتصادي، والاستيعاب الداخلي لسلاسل الإمداد العالمية، والتحدي الذي تطرحه شركاء الدخل المتوسط، وبناء القدرات التكنولوجية. واتفق المشاركون في النقاش على استحالة التغلب على هذه التحديات بدون سياسات صناعية قوية. وبهذا المعنى، ينبغي أن تُعتبر السياسة الصناعية جزءاً من حزمة إنمائية متكاملة، تشمل طائفة كاملة من السياسات المحددة، من أجل تحقيق النجاح. غير أن الحكومة قد اضطلعت، في جميع حالات التصنيع، بدور نشط؛ وأتفق عموماً على أن ذلك شرط ضروري ولكنه غير كاف لتحقيق النجاح والتنمية.

٦- والسياسة الصناعية مصممة لإحداث تغييرات في هيكل الإنتاج والبنية الاجتماعية، ولإيجاد أسواق. وهذا يعني أن هذه السياسة يجب أن تكون محددة سياقياً وتاريخياً؛ أي أنها تتطلب تصميماً وتنفيذاً مرنين، غير أنها تتطلب دائماً وجود روابط قوية بين القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان فعاليتها وتأثيرها.

٧- وبحثت الجلسة أيضاً الصلات القائمة بين التحولات الإنتاجية والسياسة الصناعية، والمزيج من التحولات الإنتاجية المطلوب لتحقيق تنمية سريعة مقترنة بالإدماج الاجتماعي.

وتكمن إحدى الصعوبات الرئيسية في كيفية تكييف السياسة الصناعية من أجل استخدامها في البلدان النامية التي تكون فيها آليات السوق ضعيفة والقدرات الحكومية ضئيلة - أي حيث يزيد احتمال إخفاق السوق والحكومة بسبب صغر حجم النخب، وعلاقات التبعية القائمة على مفهوم المالك والزبون، وغير ذلك.

٨- وبحث المشاركون شروط نجاح السياسة الصناعية، مستنتجين أن السياسة الصناعية تحقق أكبر قدر من النجاح عند دمجها في الأهداف الحكومية الأوسع نطاقاً على صعيد الاقتصاد الكلي، وعندما تُستخدم أدوات سياسات الاقتصاد الكلي الأفقية بالاقتران مع الأدوات العمودية للسياسة الصناعية. وبعبارة أخرى، يجب موازنة إدارة أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، والتعريفات، والضرائب مع أدوات السياسة الصناعية والسياسات التنظيمية وما شابهها. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأدوات تختلف باختلاف الصناعات والمراحل الإنمائية، وتعتمد على السياق الدولي، والعلاقات بين البلدان، والقواعد التي تنظم التجارة العالمية.

٩- وناقشت الجلسة المبادئ التوجيهية لاستخدام أدوات السياسة الصناعية ومعايير اختيار القطاعات ذات الأولوية. وفي هذا السياق، بحث المشاركون في النقاش دراسات حالات إفرادية لبلدان معينة (ولا سيما البرازيل وبنغلاديش والمهند، ولكنهم بحثوا أيضاً حالات عدة بلدان في شرق آسيا) والأوضاع التي تفسر نجاح أو عدم نجاح السياسة الصناعية في تلك البلدان.